Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الدور المزدوج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر–

د. صبرينة ترغيني، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس

الملخص: لقد اتجهت معظم دول العالم في السنوات الأخيرة إلى تنمية وتطوير اقتصادياتها اعتمادًا على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص تجعلها وسيلة فعالة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية، لذا فقد حضيت هذه المؤسسات في العديد من دول العالم بعناية كبيرة من خلال العمل على ترقيتها ودعمها حتى تقوم بالدور المنوط بها.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والدفع بالعجلة التنموية، وقد أكدت هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآلية المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة أنها تساهم في التنمية بمختلف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التنمية، الجزائر

ABSTRACT: We have moved most of the world in recent years to the development of their economies, depending on the system of small and medium enterprises, due to its the latter properties make it an effective way to attract foreign direct investment and development, so it benediction these institutions in many countries of the world with great care from During the work on the upgrade and support even fulfill its role.

This research aims to identify the role of small and medium enterprises in attracting foreign direct investment and the payment of urgency development, this study has confirmed that the small and medium enterprises appropriate mechanism to attract foreign direct investments, as well as contributing to the development of various forms.

***Key words*:** small and medium enterprises, foreign direct investment, development, Algeria

مقدمة:

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية، مما جعلها الحل للعديد من المشاكل التي تعاني منها الدول عامة والدول النامية خاصة، فهي الآلية التي اعتمدتها العديد من الدول باعتبارها حاضنة للإبداع، كما تعد السبيل الوحيد لتحقيق الشباب لطموحاته وطاقاته الإبداعية وينتج عنها في المقابل نتائج جديدة وفريدة من نوعها نظرا لما استقطبته من قدرات إبداعية لم يتسنى لها التفجر والبروز إلا في مثل هذا النوع من المؤسسات، بالتالي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآلية المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية وإرساء عملية التنمية بها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معالجته للدور المزدوج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتباراها الآلية التي إعتمدتها العديد من الدول.

مشكلة البحث: نظرا للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية التالية:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية ؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة الدور المزدوج في جذب الإستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر.

فرضية البحث: ترى الدراسة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مزدوج في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية.

منهجية البحث: شمل البحث محورين أساسيين هما:

- ❖ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة
- ❖ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء عملية التنمية

المحور الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م): عند مراجعة الأدبيات التي تناولت هذا القطاع نجد مدى واسع من المصطلحات تم استخدامها للإشارة إليه وهذه المصطلحات هي مؤسسة مصغرة Micro Enterprise، القطاع الغير رسمي Informal Sector، أعمال صغيرة Small Business، شركات صغيرة Small firms، مشروع صغيرة Small Enterprise، مؤسسة النطاق الضيق Small-Scale Enterprise، مؤسسة صغير ومتوسطة الحجم Small and Medium Sized Enterprise

بشكل عام مفهوم الأعمال الصغيرة يمكن أن يتم إيضاحه بطرق مختلفة ويمكن أن يتم تصنيف الأعمال على أنها كبير أو صغيرة على أساس حجم المبيعات، حجم المنتجات، ولكن المفهوم الأكثر انتشارا يركز على حجم العاملين. لذلك فالمؤسسات الصغيرة هي التي يتم إدارتها بأقل من خمسين عامل أو أعمال يتم إدارتها من قبل مالك المشروع.

و أن المؤسسات التي يتم إدارتها بأقل من خمسين عامل يتم الإشارة إليها على أنها مؤسسات متوسطة و صغيرة الحجم Small and Medium Entreprises (SMEs) [1]

1- المفهوم الكمي quantitative: نتخذ (تعريف الإتحاد الأوربي): حيث حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات وص م سنة 1996 من طرف الإتحاد ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 07 ملايين يورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين يورو.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

– المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو[2]. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): التصنيف الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد المستخدمين لا يتجاوز	10	50	250
مبيعات سنوية لا تتجاوز	2 مليون يورو	10مليون يورو	52 مليون يورو
ميزانية عمومية سنوية لا تتجاوز	2 مليون يورو	10مليون يورو	43 مليون يورو

المصدر: زكريا مطلك الدوري وآخرون، **إدارة المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور إستراتيجي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2007، ص5

2– المفهوم النوعي Qualitative: وقدمت لجنة التنمية الاقتصادية للمشاريع * الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم المشاريع الصغيرة على أنه ذلك المشروع الذي يجب أن تتوفر فيه على الأقل أثنين من الخصائص التالي:[3]

– الإدارة مستقلة ويمتلك المدير المشروع عادتاً.

– توفير رأس المال و الملكية من قبل شخص أو من قبل مجموعة قليلة من الأشخاص.

– منطقة العمليات هي محالة على الرغم من أن يكون السوق غير محلي.

– المشاريع يمكن أن توصف بأنها صغيرة عند مقارنتها بمشاريع منافسة في السوق.

3– أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أهداف إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة عديدة نذكر منها التالي:[4]

– ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

– استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في

* نستعمل مصطلح المشروع ومصطلح المؤسسة بالتناوب نظرا للاختلاف في المصطلحات من كاتب إلى آخر

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

– تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

ثانيا: الإستثمارات الأجنبية المباشرة: نفصلها في النقاط الآتية:

1- مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة: تتبنى **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** تعريفين للاستثمارات الأجنبية، حسب التعريف الأول فإنه يشير إلى تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة.

ويمكن إيجاد تعريف آخر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو أنه الطريقة العملية لتحقيق سياسة استراتيجية للشركات الكبرى المكرسة لضمان التكامل العمودي وتوسيع نطاق الاستغلال على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف رفع درجة الاحتكار حفاظا على معدل الربح وزيادة كميته. ويمكن لنا إيجاد تعريف آخر والذي يقترحه بعض الاقتصاديين وخاصة المحاسبين المكلفين بإعداد ميزان المدفوعات وهو أن هذا الاستثمار المباشر كل تحرك للأموال إلى مؤسسة أجنبية وأنه كل امتلاك جديد لجزء أو حصة ملكية لمؤسسة أجنبية بشرط أن يكون المقيم داخل البلد له حصة أكبر لهذه المؤسسة.

ومما يجب الإشارة إليه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن كل أنواع الاستثمارات سواء كانت امتلاك حصص جديدة وهذا ما يسمى بالاستثمار المباشر أو مجرد تحرك رؤوس أموال وهذا ما يسمى بالاستثمار الغير مباشر، ويمكن التفريق بين الاستثمار المباشر والغير مباشر في تباين أشغال وسياسات وخصائص كل منها، ولهذا هناك تنوع في الشكل والاختيارات الدولة المضيفة[5].

كما يعرف على أنه هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر»[6].

ويعرفه **أبو قحف** بأنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة[7].

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها JOINT VENTURE أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة[8].

2- أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل في:

- **مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك):** وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحاً أكثر مما لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

- **مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:** وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

- **الشركات المتعددة الجنسية:** وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، "ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة" وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة [9].

3- أهمية الاستثمارات الأجنبية: إن تنمية الاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة يمثل قاسما مشتركا للدول الغنية والفقيرة معا، فالدول الغنية تهتم به رغبة منها في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي، أما الدول الفقيرة فهي تهتم به رغبة منها في التخلص من الفقر ورفع مستويات النمو الاقتصادي، لهذا فإن عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام زائد من قبل جميع دول العالم.

إن دول العالم (الغنية والفقيرة) تتنافس فيما بينها على جذب تدفق رؤوس الأموال الخارجية نحو أسواقها، فالدول النامية تهدف إلى تغطية نقص التمويل لديها، وتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق، وزيادة الصادرات ودعم ميزان المدفوعات، وتوفير فرص العمل فضلاً عن إدخال تكنولوجيا وتقنيات وأساليب إنتاج وإدارة حديثة . لذا يمكن القول بأن هدف اهتمام الدول المضيفة بالاستثمارات الأجنبية لكي تعمل على زيادة فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية المهارات الفنية والخبرات العملية، ورفد الدولة

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

المضيفة بالعملات الأجنبية، والعمل على إحلال المنتجات المحلية بدلا من المستوردة ، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة[10].

4- العوامل المحددة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:[11]

- **التكيف الحكومي:** التكيف الحكومي يؤدي إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر لأنه يقلص عدم الإستقرار الإقتصادي، السياسي، القانوني والإداري وبالتالي يقلص من درجة الخطر.
- **تكيف السوق:** الأسواق التي تعمل جيدا تزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- **التكيف فيما يخص التعليم:** فالنسبة المرتفعة للتعليم تعني وجود يد عاملة متعلمة وهذا مما يزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- **التكيف الإجتماعي الثقافي:** ويقصد بذلك السوكات والإتجاهات المحلية للبلد المضيف القادرة على التأثير عن دخول الإستثمار الأجنبي المحلي.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة (حالة الجزائر): نظرا لبساطتها من حيث الاستثمارات (لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة) وكذلك بالنسبة للتكنولوجيا التي يمكن التحكم فيها وتطويرها، وأيضا مردودها سريع، وهذا مقارنة بالصناعات كبيرة الحجم التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة[12]. فإن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج والتملك والتي تبلغ نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى[13]. وما سنلاحظه فيما يلي تشجيع الجزائر لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق مما يدل على أن الجزائر تشكل وجهة إستثمارية خصبة نظرا لدعمها لإقامة مثل هذا النوع من المؤسسات من خلال تقديم تحفيزات والدعم المالي وفرض سياسات لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها.

في الأخير نعرض السبل التي تعتمدها الجزائر كآليات داعمة ومشجعة لإقامة **م ص م** نظرا لدورها الأساسي في جدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وجلب المدخرات، حيث قامت الجزائر بإنشاء أجهزة داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر منها:

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94- 188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم. كما كلف الصندوق **(CNAC)** بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03/ 514 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003 تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة[14].

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANGEM):

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**(ANGEM)** بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي الجزائر العاصمة ولديها 10 فروع و49 تنسيقية تقوم بدراسة الملفات والبت فيها على المستوى المحلي وفق طبيعة العمل الذي تبنته منذ نشأنها وهو لامركزية نشاطها. تتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون الغير مسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): التي تعمل على مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة[15].

<u>المحور الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء عملية التنمية</u>

أولا: التنمية: تعد التنمية سمة المجتمعات المعاصرة والمتقدمة على حد سواء، فهي غاية وطموح تعمل للوصول إليه بشتى الطرق والوسائل، الأمر الذي جعل منها محل جدال فكري وسياسي منذ النصف الثاني من القرن العشرين يوم كانت السيطرة للثنائية القطبية وما طبعها من تضارب المصالح وهو ما يفسر غياب تعريف موحد للتنمية على الرغم من الاتفاق حول مضمونها.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

1- مفهوم التنمية: مفهوم التنمية واسع فهو يشمل عدة مجالات منها الزراعية والجانب الاقتصادي والصناعي وهذه العوامل عندما تتفاعل فيما بينها تشكل تنمية محلية كاملة وشاملة من خلال:

- **التنمية الزراعية:** من المعتاد أن ينظر إلى التنمية الزراعية على أنها تنمية قطاعية بقصد زيادة إنتاج السلع من الوحدات الإنتاجية الأرضية أو أنشطة الحيوانات والأسماك مع زيادة الكفاءة الإنتاجية للوحدة الاستثمارية بتطبيق الأساليب التكنولوجية على مستوى المزرعة وعلى مستوى القطاع الزراعي وهذه النظرة تعتبر نظرة ضيقة للتنمية الزراعية لكونها لا تتضمن الاهتمام بالعنصر البشري وبعدالة توزيع الدخل كما أن هذا المفهوم لا يتضمن زيادة العمالة بخلق صناعات قائمة على السلع الزراعية في القرى والأرياف وبالمثل لا يتضمن نظام الحوافز الإنتاجية ومشاركة السكان المحليين في عملية التنمية المحلية ولهذا فإن هذا المفهوم بوصفه "تنمية قطاعية في البنيان القومي لا يعطي المفهوم الحقيقي للتنمية المحلية المتكاملة".

- **التنمية الاجتماعية:** بالرغم من تعدد التعاريف ووجهات نظر الباحثين للتنمية الاجتماعية فإن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به "وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية"[16].

- **التنمية الاقتصادية:** العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و الذي لا يمكن أن يتحقق- حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة و حقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد – إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنا بدور القطاع الزراعي و التقليدي فيه".[17] أي أنه لا يمكن القول بأن إحداهما أفضل من الأخرى فكل مشروع من مشاريع التطوير وتنمية المجتمعات المحلية يكون لها هدف اقتصادي وأخر اجتماعي.

- **التنمية الصناعية:** إن هذه العلاقة تتمثل في العلاقة بين أسعار المنتجات الزراعية وبين أسعار المنتجات الصناعية وذلك يعني أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية يؤدي إلى زيادة دخول المزارعين الذي بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للقطاع المحلي ومن ثم زيادة الاتفاق على المنتجات الصناعية وبالتالي يتطلب ذلك توسيع في دائرة الإنتاج الصناعي وخاصة السلع الاستهلاكية وتتمثل أيضا في اختيار التكنولوجيا المناسبة والتي تمثل إحدى المشاكل التي تواجه عملية التنمية الصناعية وخاصة المجتمعات المحلية وهي: "عبارة عن مشكلة اختيار أدوات الإنتاج التي تستخدم كعملية الإنتاج الصناعي والجدير بالذكر أن هذه الأدوات تنقسم إلى أدوات كثيفة العمالة وضعيفة رأس المال وأخرى كثيفة رأس المال وضعيفة العمالة"[18].

2- مؤشرات التنمية: تتمثل في:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

– **المؤشرات الاقتصادية:** تبرز هذه المؤشرات النشاط الاقتصادي ومعدل دخل الفرد والقوة الشرائية والهيكل الاقتصادي للدول والعلاقات الاقتصادية الخارجية، والتي يمكن الاسترشاد بها جميعا في تحديد مدى تبعية دولة ما واندماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي ومن بين هذه المؤشرات نذكر في هذا الشأن:

✓ **الأداء الاقتصادي:** يتم قياسه بمعدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

✓ **الملاءة المالية:** تقاس بقيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي[19].

✓ **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** تقيس مدى قدرة الصادرات على الوفاء باحتياجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر لدول للاستدانة.

– **المؤشرات الاجتماعية:** تعكس هذه لمؤشرات نوعية حياة الإفراد وأنماط المعيشة ومستوياتها وهي وثيقة الصلة بالمؤشرات الاقتصادية وتتمثل هذه المؤشرات في:

✓ **الفقر:** يقاس بنسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

✓ **التعليم والأمية:** يقاس بنسبة الأطفال الذين وصلوا سنة الخامسة من التعليم الابتدائي، وبنسبة الأفراد المتعلمين في المجتمع.

– **المؤشرات البيئية**[20]: تعكس هذه المؤشرات مدى الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها وتشمل هذه المؤشرات ما نوجزه في:

✓ **التغير المناخي:** يتم قياسه من خلال تحديد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

✓ **الزارعة:** تقاس بنسة الأراضي المزروعة إلى المساحة الكلية.

– **المؤشرات المؤسسية:** تعكس هذه المؤشرات طبيعة ونوعية المؤسسات المتواجدة في هذه الدول، باعتبارها عنصرا ورافد حقيقا للتنمية ومن بين أهم هذه المؤشرات نجد:

✓ **مؤشر التمثيل والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح المؤسسات السياسية، ومستوى حرية الصحافة، شفافية القوانين ومدى تدخل الجيش في السياسة فهو بذلك مؤشر هام يعكس حق المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص في المساءلة ومحاسبة متخذي القرارات عن نتائج قراراتهم[21]، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر مابين –2.5 درجة سيء، و+2.5 درجة جيد.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء عملية التنمية (حالة الجزائر): إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني لأي دولة وخاصة للدول النامية، فهي مصدر لتوليد الناتج الوطني حيث تسهم في بعض الدول الغربية بأكثر من 40 % من الناتج الوطني. وقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، وفي التنمية الاقتصادية بصورة عامة. حيث تظهر التجارب الخاصة لدى غالبية الدول النامية أن الضرورة الاقتصادية والواقع الاجتماعي يحتمان الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية مراحل التنمية ويرجع سبب ذلك لعدة عوامل منها:[22]

– محدودية استيعاب التكنولوجيا الحديثة لعدم كفاية الأفراد المؤهلين فنيا؛

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

– ضيق السوق المحلية مما يحرم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي توفرها المؤسسات الصناعية الكبيرة؛

– ندرة رؤوس الأموال الاستثمارية ووجود صعوبات في عملية تراكم رأس المال؛

– تخلف الفن الإنتاجي نتيجة انخفاض مستويات التعليم الفني؛

– انخفاض القدرة الشرائية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

لذلك فإن الاعتماد على **م ص م** لتحقيق التنمية هو الخيار الذي تبنته الجزائر مع خيار اقتصاد السوق وبدأت إرهاصاته مع العمليات الأولى لإعادة الهيكلة سنة 1982 وقد تم لهذه المؤسسات من حيث كيفية إنشائها، أشكالها القانونية، آليات تمويلها، الامتيازات التشجيعية لها. وقد بلغ الأمر تشريعيا إلى ضبط مفهومها بمعايير محددة،[23] الأمر الذي ساعد في معرفة عدد هذه المؤسسات هو وضع تعريف موحد (القانون التوجيهي 01-16 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001). ففي نهاية عام 1996 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حوالي 545 270 مؤسسة تشغل ما يقارب 603 039 1 عامل، وتمثل المؤسسات الخاصة ما نسته 99.72 % من مجموع هذه المؤسسات، وهو ما يعادل 269 806 مؤسسة خاصة، وذلك حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) بزيادة سنوية تقدر بـ 964 23 مؤسسة عند نهاية نفس السنة، وبمعدل سنوي قدره 9.75 % مقارنة مع سنة 2005، وهي تمثل الأغلبية في تعداد قطاع **م ص م**، زيادة على أنها توفر مناصب عمل لحوالي 942 977 عامل. بالنسبة للقطاع العام فقد شهد مع نهاية العام تراجعا في عدد **م ص م** العمومية بنسبة 15.45 % (انخفاض بـ 135 مؤسسة) مقارنة مع سنة 2005، ليصبح عدد هذه المؤسسات 739 مؤسسة، ومن ثم تراجع عدد مناصب العمل إلى 661 61 منصب شغل، ويرجع هذا الانخفاض إلى عملية الخوصصة التي عرفتها مؤسسات القطاع العمومي.[24] بقية المعطيات لسنوات 2009/2006 تمثل عدد م ص م ومعدل النمو المحقق نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): المعلومات الإحصائية للسنوات 2006 /2009

السنة	عدد م ص م	معدل النمو
2006	376 767	% 9.91
2007	410 959	% 9.08
2008	519 526	% 26.41
2009	625 069	% 20.31

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية، سنة 2006 /2009، ص ص 4-9

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ما نلاحظه من الجدول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006 بمعدل نمو % 9.91مقارنة بسنة2005 التي شهدت تراجع للأسباب المذكورة سابقا، كما نلاحظ استمرار وتيرة هذا النمو لتشهد سنة2007 زيادة 192 34 مؤسسة جديدة، يعني معدل نمو 9.08 % في حين سجلت سنة 2008 زيادة معتبرة لكل من عدد **م ص م**، ومعدل النمو الذي يتراوح إلى 26.41 % سنة 2009سجلت ازدياد ضئيل في عدد **م ص م** الذي يتراوح إلى 069 625، بوتيرة نمو ضئيلة تقدر بـ % 20.31 مقارنة بالقفزة الكبيرة المحققة في سنة 2008.

وتجدر الإشارة أننا في هذه العجالة لم نقم بدراسة ميدانية في الجزائر حيث اقتصر عملنا الاعتماد على بعض الدراسات الأكاديمية والموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، التي تعرض معطيات حول **م ص م** بالجزائر. كما وأننا قدمنا لمحة موجزة عن تعداد ومعدل النمو المحقق خلال فترة 1996 إلى 2009 وذلك لإظهار الأهمية التي توليها الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والتي تطمح من خلالها تحقيق الآثار التنموية والاقتصادية والاجتماعية الآتية:[25]

1- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي: حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

2- تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدؤوا بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزًا شركة كوكا كولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من عشرات الملايين من الدولارات.

3- تكون مصدر للنمو الاقتصادي في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة، يستطيع أن يقدم عليها أي فرد وخصوصا الشباب والمرأة حيث أنها تعتبر آلية هامة جدًا تمكن المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة في المجتمع بدلا من أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

4- تحسن الأداء المؤسسي للوحدات الاقتصادية: مما يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته و بالتالي قدرته على المنافسة والتي هدفها البعيد هو زيادة الدخل مما ينعكس إيجابا على وضع العاملين فيها.

5- تجسد القيم الإنسانية المشتركة: حيث أن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر دارج في المشاريع الصغيرة، كونها تقدم مزايا عديدة أكثر. لقد دلت الإحصاءات أن 90 % من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي 80 % من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس.

6- التوظيف الأمثل للموارد البشرية واستغلال الطاقات القادرة على العمل والإنتاج.

7- القدرة على امتصاص البطالة من المجتمع ولكافة الفئات بمن فيهم النساء والطلبة.

8- تساهم في توفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي: المشروعات الصغيرة تعطي الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة. هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، بالتالي تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، إن ذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع وبالتالي يريح الحكومات من المشاكل التي قد توجهها من قبل الأفراد وتتفرغ للتنمية السياسية والاجتماعية وتحقيق الإصلاحات المختلفة.

9- دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية: بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا من أن تظل جامدة وبدون استغلال. مما يؤدي إلى تآكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تضح جليا الدور الهام والفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق الأهداف التنموية حيث:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعتبر مصدرا هام من مصادر القضاء على البطالة وتوفير الفرص مما يساهم في الحد من مشكلة الفقر.
- مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

– تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

– زيادة النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية.

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مزدوجا في جذب الإستثمارات المباشرة وتحقيق التنمية المتكاملة.

الاحالات والهوامش:

[1] زكريا الدوري، أحمد علي صالح، **الفكر الإستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال (قراءات وبحوث)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 329 (بتصرف)

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر**، الدورة العامة العشرون، جوان، 2002 ، ص6

[3] زكريا مطلك الدوري وآخرون، **إدارة المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور إستراتيجي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2007، ص 6

[4] هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص192

[5] تشام فاروق، **دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003، ص5

[6] http://www.ecoworld-mag.com/

[7] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص13

[8] أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، عدد3، الجزائر ، 2004، ص159

[9] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، عدد3، 2008، ص ص164-165

[10] ثائر قدومي، **العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن – دراسة تحليلية للفترة (1995– 2004)**، ص ص6-7 عن الموقع: asu.edu.jo

[11] فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، **أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية**، ص ص7-9 عن الموقع: www.kantakji.com

[12] عايشي كمال، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –سطيف، الجزائر، 28/25 ماي 2003، ص9

[13] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، ص 3 عن الموقع: www.cba.edu.kw

[14] زكرياء مسعودي وآخرون، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 19/18 أفريل 2012، ص10

[15] بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، حاضنات **الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –ولاية بسكرة–**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 19/18 أفريل 2012، ص ص 12-13

[16] عمر شريف، **طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة**، ملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص 6-7

[17] فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، (بدون تاريخ نشر)، ص64

[18] عمر شريف، **المرجع السابق**، ص ص 6-7

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

[19] محمد عدنان، **قياس التنمية ومؤشراتها**، جسر التنمية، عن الموقع: www.arab-api.org

[20] شطاب نادية، معيزي جزيرة، **أزمة الديون الخارجية وعلاقتها باتسراتيجية التنمية**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك– الدنمارك، 2008، ص272

[21] البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تحسين التضمينية والمساءلة"**، 2003 عن الموقع:

www.worldbank.org

[22] محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 174

[23] عبد المليك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي تنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة**، الندوة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 28/25 ماي 2003، ص10

[24] شريف غياط، محمد بوقمقوم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر –**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 06، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2009، ص 51

[25] هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – رؤية اقتصادية إسلامية**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 19/18 أفريل 2012، ص ص 9-11